RASIT

تحت رعاية دولة رئيس مجلس النواب اللبناني

الأستاذ نبيه برّي

ندوة

تجارة الأجنة وعولمة الأنساب

بيروت في 29 أيلول 2011

Royal Academy of Science International Trust

Middle East & North Africa Regional Office

تحت رعاية دولة رئيس مجلس النواب اللبناني
الأستاذ نبيه برّي

لأول مرة في طرح علني في العالم العربي والإسلامي

موضوع تجارة البويضات والمنويات والأجنة البشرية

في ندوة علمية اجتماعية بعنوان

"تجارة الأجنة وعولمة الأنساب"

الخلفيـة التي أدت إلى الندوة العلمية

بقلم

الأميرة الدكتورة نسرين الهاشمي

BBSc MSc MD PhD

استاذ دكتور في الوراثة البشرية واطفال الأنابيب والسرطان

من المقالات العلمية والاجتماعية التي تنشر من قبل باحثين وإختصاصيين وأيضا إعلاميين، ورد مركز الدراسات في RASIT موضوع تجارة البويضة والحيوان المنوي، خاصة المقال الذي نشرته الإعلامية اللبنانية سوزان برباري في مجلة الحسناء التي تصدر في لبنان عدد شهر أيار 2011، حيث كان العنوان المطبوع على الغلاف

" تجـارة البويضة والحيوان المنوي في المزاد العلني"

ومن الملفت للإنتباه ما نشر في الصفحة 58، ما حرفيته التالي:

"الفلتان في بيع البويضات والسائل المنوي وشرائها، أساء كثيراً إلى مهنة الطب"

لهذا ما نشر في مجلة اجتماعية تقرأ وتوزع في الوطن العربي جعلنا نتساءل عن الضوابط والقوانين والتشريعات الموجبة لمكافحة تجارة الأجنة وخلط الأنساب في البلدان العربية، وبالأخص ما ورد في أقوال الدكتور فريد بدران في المقال نفسه ما حرفيته:

"يوجد حوالي ثمانية عشر مختبراً للإخصاب الاصطناعي وبعضها أصبح أشبه بالدكاكين"

لذلك لم أكن في يوم أصدق بأن تصل هذه الأمور إلى الوطن العربي، فتذكرت ما جاء في أحد البرامج الأمريكية الشهيرة عندما عرضت مشكلة رجل وامرأة تزوجا وأنجبا ثلاثة أطفال ليكتشفا بعد عشرة سنين من الزواج أنهما أخوة، فوالد الزوج كان قد باع عينات من حيواناته المنوية لأحد المراكز في الولاية.. والنتيجة: أسرة انهارت، الزوجة في مصح عقلي، الزوج في حالة اكتئاب مزمن، الأطفال وضعوا للتبني!

ومن بعد إجراء البحث حول هذا الموضوع ومدى انتشاره في لبنان وباقي الدول العربية، وجد ما يلي:

"تجارة البويضة والحيوان المنوي في المزاد العلني... في لبنان هناك لائحة ببيع البويضات أو الحيوانات

المنوية حسب العرض والطلب وتتراوح الاسعار بين 2000 – 50,000 دولار أمريكي ويا مين يخوض المزاد العلني!!... بويضات وحيوانات منوية: سلع نسائية وتجارية في مواجهة الأزمة الاقتصادية.. بويضات أو حيوانات منوية حسب التسعيرة: الجمال، التعليم، الأصل، العمر، المهنة، المكانة الاجتماعية .. الخ.... مصارف البيض!! مصارف الحيوانات المنوية!! مفيدة جدا لمن لديه رغبة قوية في الانجاب وغير قادر!!.. زواج التبويض أو الاستباضة.. زواج منح الحيامن!! .. كيف يمكنكم الحصول على موعد للتبرع بالحيوانات المنوية والبويضات... أرحام للإيجار: النساء الثريات يزرعن بويضاتهن في ارحام مستأجرة تفاديا لآلام الولادة وحفاظا على جمالهن!! موسم جني البويضات.. حراج الحيوانات المنوية.. مصرف البيض الحل الأنسب للعقم.. أرحام نساء معروضة للإيجار.. ... الخ.

في لبنان: نساء غير متزوجات أصبحن أمهات والأطفال يسجلوا بأسماء أبائهن أو إخوانهن تحت خانة **"مكتومين القيد"** ؟؟ ذكور وإناث شواذ جنسيا أصبحوا آباء وأمهات.. أزواج عرب يسافرون للبنان من أجل شراء الحيامن والبويضات، فليس من قوانين أو ضوابط تنظم مراكز الاخصاب الصناعي!!"

الواقع الاجتماعي في لبنان:

بالبحث والسؤال الذي أجريناه بعدد من المناطق اللبنانية وجدنا صحة ما ورد، وللأسف الشديد أن الكثير من الأهالي على علم بمثل هذه الأمور ويرونها طبيعية وليس فيها من الخطأ أو الحرمة. واذا شرحت أين وصل التطور العلمي في مجال أطفال الأنابيب وعلاج العقم وعدم الحاجة لهذه الأمور، كان يصيبهم الذهول والاندهاش، خاصة إذا تحدثت لهم عن مخاطر هذه الأمور اجتماعيا وصحيا وأخلاقيا. عدد منهم كان لا يعني لهم خطورة بقدر متعة الموضة والتقدم تحت اسم الحرية والوجاهة والانفتاح!!

هناك خلط لعينات الحيوانات المنوية والبويضات من غير الأزواج وذلك من دون علم المرضى.

هناك دفع مبالغ مالية لبعض الأشخاص بالمختبرات لأخذ (سرقة!!) عدد من البويضات أو عينات الحيوانات المنوية دون علم المرضى، وذلك لاستخدامها لأناس آخرين.

الأجنة (البويضات الملقحة) الفائضة والتي يتم تجميدها تباع في مراكز التخصيب الصناعي!! بمعنى أن الاشخاص يشترون أجنة جاهزة للنقل لرحم أي سيدة كانت حتى لو كانت الحاضنة هي الخادمة في المنزل. وجود كثير من المشاكل في المحاكم الشرعية والروحية اللبنانية نتيجة هذه الأمور.

ضياع حقوق الطفل الذي يسمى بالمحاكم الروحية والشرعية بـ "طفل غير شرعي أو ابن زنـا" أو كما يطلق عليه في دائرة النفوس بـ "مكتوم القيد"!!

الواقع العملي والقانوني في لبنان:

عند مناقشة الموضوع مع عدد كبير من الأطباء المختصين بمجالات النسائية والتوليد والعقم وأيضا من محامين وأساتذة الجامعات، تبين بأنه لا يوجد قانون يجيز مراكز وحدات أطفال الأنابيب ولا يوجد قانون ليضبط عمل هذه المراكز.

بمراجعة عدد من وحدات أطفال الأنابيب العاملة في لبنان تبين أن عدد من العاملين في هذه المختبرات غير مختصين علميا بمجال الأجنة البشرية. وعدا ذلك ليس هناك من رقابة ولا حتى من مراعاة لابسط الامور الخاصة بالجودة الخدمية الصحية ولا من جهة وزارية أو طبية أو نقابية تعمل على تقيم العمل في هذه المختبرات، ناهيكم عن السجلات وطرق الحفظ والتجميد وغيرها من الأمور.

الواقع العلمي عن حال وحدات أطفال الأنابيب في الوطن العربي:

مركز دراسات RASIT يقدم مقالات مثيرة تحت عنوان:

Making Muslim Babies: IVF and Gamete Donation in Sunni Versus Shi'a Islam
Marcia C. Inhorn

Globalization and Gametes: Reproductive Tourism, Islamic Bioethics, and Middle Eastern Modernity
Marcia C. Inhorn

Third-party reproductive assistance around the Mediterranean: comparing Sunni Egypt, Catholic Italy and multisectarian Lebanon
Marcia C Inhorn a,, Pasquale Patrizio a, Gamal I Serour b*

والأبرز هو المقال الذي نشرته الأستاذة الدكتورة مارسيا انهورن من جامعة Yale في الولايات المتحدة الأمريكية في مجلة Reproductive BioMedicine العدد 21 من سنة 2010، ما ورد حرفيته:

"Some clinicians interviewed for this study retain significant moral and medical ambivalence toward the way donation is being practiced in Lebanon. First, there is no local treatment registry of any sort; thus, there are no reliable statistics on the numbers of treatment cycles with and without donation. Second, there is no reliable regulatory system in the country. As a result, third-party reproductive assistance is being carried out behind closed doors, in the unregulated, sometimes secretive, environment of private clinics (Inhorn, 2004). As a result of this lack of regulatory oversight, practices that would never occur in Euro-American settings do, in fact, take place in Lebanon. For example, fresh Sperm samples are used in sperm donation, without any kind of mandatory screening for HIV virus, hepatitis virus and other sexually transmitted infections. Similarly, no mandatory genetic testing is performed with either donors or recipients. Hence, serious genetic diseases, such as cystic fibrosis, may be perpetuated within the Lebanese population.

Furthermore, forms of donation that have been ethically banned in the USA and parts of

Europe have been practiced in Lebanon. One such form is ooplasm donation, where the cytoplasm of a younger woman's oocytes is injected into an older woman's oocytes to improve their quality. Finally, there is grave potential for exploitation within the Lebanese industry. For example, poor refugees or maids from Africa, Southeast Asia or war-torn parts of the Middle East may be coerced into serving as egg donors and gestational surrogates because of the lure of payment. According to some Lebanese physicians – both Muslim and Christian – these types of practices should not be occurring in the country because they jeopardize the reproductive rights of women as well as maternal and child health."

نظـراً لحجم هذا الموضوع وتأثيره على المجتمع العربي منذ أكثر من عشرة سنوات، تقدمت برسالة إلى دولـة رئيس مجلس النواب اللبناني الاستاذ نبيه بري موضحة له الأمور والمشكلة وما يترتب عليـها من مشاكل اجتماعية وشرعية وصحية وأخلاقية.

فتفضل دولته برعايته الكريمة لهذه الندوة، ومعها بدأ مشوار التحدي لمواجهة الموضوع مع العامـة في طـرح علني.

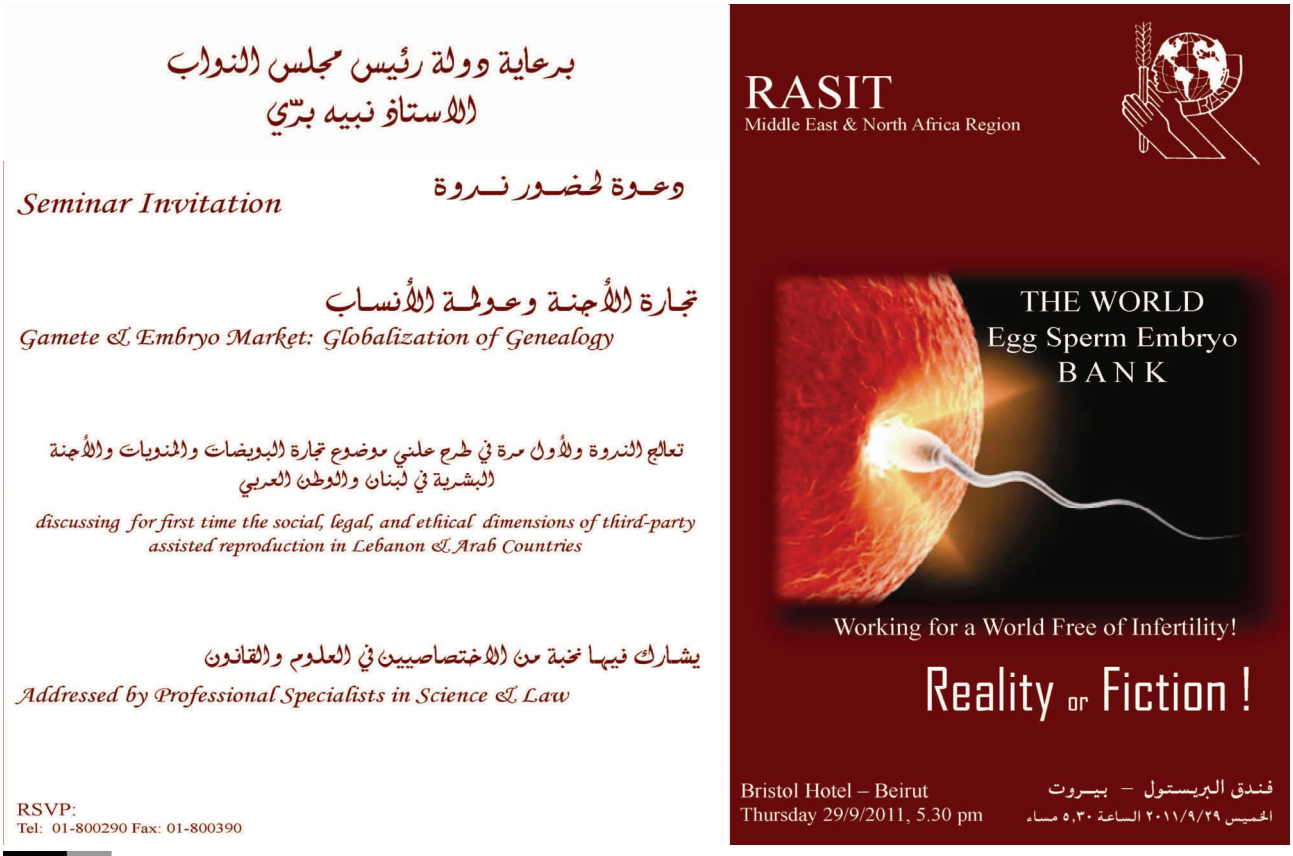

وعقـدت النــدوة:

يوم الخميس 29 أيلول 2011 في فندق البريستول في بيروت.

حضر الندوة تمثيل رسمي لسماحة مفتي الجمهورية وقائد الجيش اللبناني ومدير عام قوى الأمن الداخلي ومدير عام أمن الدولة ووزير الشؤون الاجتماعية وشيخ عقل الطائفة الدرزية وعدد من نواب البرلمان والفعاليات العلمية والاجتماعية والطبية والإعلامية.

افتتحت الندوة بالنشيد الوطني اللبناني

وأدارتها الإعلامية ماغي عون

بدأت الأميرة الدكتورة نسرين الهاشمي، المدير التنفيذي للأكاديمية الملكية الدولية للعلوم (RASIT) وهي أيضا أستاذ دكتور مختصة في الوراثة البشرية وأطفال الأنابيب والسرطان، حديثها موجهة جزيل الشكر وعظيم الامتنان لدولة رئيس مجلس النواب اللبناني على رعايته الكريمة فقالت:"إن هذه الرعاية شيء ليس بالغريب عن رجل عربي حر رجل مواقف يشهد لها التاريخ الحاضر منه والآت واهتمام دولة الرئيس نبيه بري بهذا الموضوع لهو وسام على صدر الأحرار في الأمة العربية لإعطاء الناس حقها في الحفاظ على نسبها ولتوجيه ذوي الاختصاص للانتباه والتعلم لكل ما هو جديد لخدمة الإنسان..." وأكملت حديثها بتوجيه الشكر للإعلامية سوزان برباري منهوهة بدور الإعلامي في تنمية المجتمعات، وتحدثت بعدها عن الجانب العلمي لتقنية أطفال الأنابيب وما توصل له العلم من تقنيات تستخدم عالميا لحل مشكلة ضعف الحيوانات المنوية عند الرجال أو عدم خروجها في السائل المنوي وأيضا حالات الضعف عند المرأة وكيفية التعاطي معها اكلينيكيا وعمليا. وأضاءت على مشكلة عدم وجود قوانين لتنظيم العمل في هذه المراكز المختصة في لبنان وبعض الدول العربية، وعرضت مشكلة تجارة البويضات والحيوانات المنوية والأجنة والجوانب الصحية والعلمية والأخلاقية لهذا الموضوع.

واشارت الى انه "لا يوجد قوانين أو نص لانشاء مختبرات للتخصيب الصناعي في لبنان وبعض الدول العربية، ولا يوجد كذلك نصوص قانونية تعنى بالجودة الخدمية الصحية والرقابة على هذه المراكز. فعينة الحيوانات المنوية الواحدة للمتبرع الواحد ممكن أن تمنح لعدد لا يقل عن عشر نساء، والتبرع بعدد كبير من البويضات يسبب العقم المبكر عند النساء. وحيث أن المتبرع (سواء رجل أم امرأة) مجهول الهوية والموضوع بالنسبة لهم هو عبارة عن كسب مادي، لذلك من السهل التحريف في التقارير الطبية أو إخفاء الكثير من المعلومات، مما ينتج عنه انتقال الأمراض، سواء الوراثية أم المعدية".

ودعت الى "تسليط الضوء بشكل علمي واجتماعي واخلاقي وقانوني على هذه المشكلة لاعطاء الانسان اللبناني والعربي حقه في الحفاظ على نسبه خوفا من الوقوع في زواج محرم بين الاخوة والاباء والابناء، وايضا خوفا من مشاكل اجتماعية ونفسية تلحق بالاطفال والمجتمع، وذلك من خلال الخروج بتوصيات علمية وعملية لتنظيم عمل العيادات والمؤسسات الصحية المعنية بهذا الموضوع، والتعاون مع المؤسسات الحكومية والنقابات والجمعيات الطبية في لبنان والوطن العربي. على ان يتم اصدار حصيلة الندوة والحوار في كتاب يوزع على الفاعليات الاجتماعية والاعلامية والمؤسسات الطبية والقانونية والجامعات والمراكز ذات الاختصاص".

وتحدث النائب السابق الدكتور اسماعيل سكرية رئيس الهيئة الوطنية الصحية عن الجوانب الاجتماعية للموضوع وما ينتج عنها من خلط للأنساب وهدم للقيم والأخلاق والمجتمع. فقال في كلمته:
"منذ أربعة عشر عاماً ونيف، وفي قاعة الإعلاميين في مجلس النواب، أطلقنا الصرخة الأولى في لبنان، حوا الأدوية المزورة المجهولة المصدر، المجهولة الحسب والنسب... واليوم، نطلق الصرخة الأولى حول انتاج أجنة وبشر مجهولة الحسب والنسب...!
الصرخة الأولى، فتحت ملف الدواء على مصراعيه ولا زال، مفجرة كل حقائقه وخفاياه العلمية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية والسياسية ونتائجها الصحية...
صرخة اليوم، سوف نعبر بها إلى مجلس النواب مدفوعين بقناعاتنا وبإهتمام دولة الرئيس نبيه برّي وبشخصه، مع علمن المسبق بأن سن القوانين في لبنان شيء، والتطبيق شيء آخر...

الصرخة الأولى دخلت بمفاعيلها عامها الخامس عشر، بعد أن توسعت وتمددت لتطال معظم جوانب ومفاصل الصحة القطاع الصحي، من استشفاء وغذاء وكيمائيات زراعية ومسرطنات، وطب ومختبرات وصيدليات ومتممات غذائية والدواء استمر المرتكز الأساس، استهلكت خلالها عشرات الأسئلة والإستجوابات النيابية والآف الصفحات من تقارير التفتيش المركزي، ومئات بين ندوات ولقاءات ومؤتمرات اعلامية، واللجوء للقضاء والنيابة التمييزية... خمسة عشر عاما بدأت آخر سنوات القرن الماضي، لم نترك خلالها "ستر مغطى" إلاّ وكشفناه، من:
-أدوية مزورة ومغشوشة أو وهمية التركيب أو مجهولة المصدر
-لا مختبر للرقابة منذ عقود
-فواتير استشفائية وهمية ومزورة، بعضها يفوتر على حساب الموتى وبعضها الآخر يتاجر بالأعضاء المسروقة من جسد المريض دون علمه ، ومؤخراً تجارة الأجنة...
-اعمال طبية وجراحية وتكنولوجية غير مبررة إلاّ للربح المادي
-سرقات متكررة لأدوية السرطان في الكرنتينا وبالمليارات ، والتي اعترف بحصولها وزير الصحة منذ اسبوع ، وأثنينا حينها على جرأته...
كل ذلك، لم يحرك ارادة في الإصلاح والمحاسبة، وبقيت مؤسسات الرقابة من أعلاها في مجلس النواب ومروراً بالتفتيش المركزي وانتهاء بديوان المحاسبة،

تمارس سياسة الصمت (عدا بعض الهبات والإنجازات من وقت لآخر) وحفظ الراس ، بمواجهة الضغط السياسي والمادي... واستمر القضاء مشلولاً لذات الأسباب ، وعسى أن تحركه مضاعفة الراتب... ولا زال الفساد يتحكم ويحكم، محتضنا ومدعوماً بالغطاء السياسي والطائفي والمافياوي ، أو نستغرب بعد ذلك ، أن نصل إلى موضوع اليوم، الذي يشكل أبشع مظاهر الفساد والإنحطاط...؟؟؟

هذه المقدمة كان لا بد منها ، لأن موضوع اليوم لا يؤخذ مجتزأ أو منفصلاً عن واقع نعيش وناكل ونتنفس... واقع يحتضن كمّاً هائلاً من التراكمات لنهج خاطىء فاسد، أجهض المبادىء والقيم والشعارات من مضامينها ، تاركاً إياها مجرد عناوين للإستخدام والضجيج , مبتعداً عن صدقية ممارستها ، وذلك بفعل زحف ثقافة مادية لا ترحم بمفاعيلها وبكافة أوجهها ، فحتى التكنولوجيا على أهميتها في العلم والتطوير لا في التدمير ، فإنها همشت أهمية وضرورة إرادة الإنسان وقيمته الإنسانية وقدرته على تفعيل عقله وقدراته الذاتية ، عدا خطورتها إذا ما استخدمت في الإتجاه السلبي كما في موضوعنا اليوم... هي ثقافة مادية استهلاكية ، سطحت ثقافتنا وشوهتها وأضعفت لدينا الرغبة في المعرفة...
القيم والمبادىء والشعارات، يتم اغتيالها كل يوم بسياسة ونهج فن الوصول السهل بدون جهد وتعب وكفاح،
-شهادات بكافة المستويات (بروفيه حتى الدكتوراة الجامعية)... مفرقعات
-رخص قيادة سيارات غب الطلب
-مستشفيات تنطلق ببناء متواضع لتفرخ أبنية بعد أعوام قليلة ، بفعل سحر التواطؤ الإداري عند وضع حجر الأساس
-الآف الجمعيات لما يسمى المجتمع المدني (أهلي)، تبرع بمعظمها بمساكنة الفساد وأربابه ، مقابل ريع المساعدات المادية...

وهكذا، إنها ثقافة الشطارة والتزبيط وفن الوصول بمعزل عن الأسلوب... انتجت واقعا متخما بالفساد ومحكوما به ، كما التزوير وتغليب الباطل على الحق ، والفوضى والفلتان ، واقع تجتاح فيه سلطة المال كل شيء حتى المقدسات... أو نستغرب بعد كل ذلك أن نصل إلى تجارة الأجنة ، الظاهرة الخطيرة في مسلسل الإنهيارات الأخلاقي المستمر... نعم ، الأخلاق هي كلمة السر في كل ذلك... كلمة تتحكم بنوعية حياتنا صعوداً وهبوطاً ، ولطالما شكلت ولا زالت التحدي الكبير والإمتحان الأساس لكافة الرسالات ، الروحية منها والفكرية والسياسية والإجتماعية وغيرها... أما نسبة النجاح في صرفها على أرض الواقع ، فجوابه معروف لدى الجميع... وكما قال الشاعر الكبير أحمد شوقي:

"وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن ذهبت أخلاقهم هم ذهبوا"

هل ابتعدنا عن الموضوع كما يدور في ذهن بعضكم ، أم أنكم توافقوني أنه لا بد من ممارسة "نقد ذاتي" لأدائنا...؟ لقد حاولت بما ذكرت أن أرسم المشهد العام الذي يحتضن مثل هذه الظواهر ، المشهد المشوه والمناخ الملوث الذي ينتج حتماً أمراضاً وأمراضّ... بحكمة السعي وراء المال بأي ثمن أو وسيلة...
وأخيراً، وصلنا صلب الموضوع ، اسمحوا لي بأن أذكر بأن النصف الثاني من العنوان (عولمة الأنساب) هو من اختياري فيما النصف الأول للدكتورة نسرين ، أقول ذلك لأتحمل شخصيا شرح مفهومي للعولمة... العولمة تفتح كل شيء على كل شيء ، فتطيح بالخصوصيات وتنسف الضوابط ، وتحاصر ايجابيات الأعراف والتقاليد ، وتزلزل العلاقات بأسواق مفتوحة على "صراع الذئاب" ، ومعادلتها الأساس انتاج حيتان اقتصادية وغير اقتصادية ، تتحكم وتفرض سياستها وأسعارها وتبتلع من يقف في طريقها من ضعيفي القدرات... أما الأخطر في فلسفة العولمة ، فهو احتضانها لثقافة تعميمية الغائية لقوانين اجتماعية تعودناها ، والتي يشكل موضوع الندوة اليوم أحد نتائجها وظواهرها ، عولمة الأنساب...غير ناكرين بعض ايجابيات العولمة التي لا مجال لهل الآن...

أيها الحفل الكريم ، حين تصل الأمور حد انتهاك مقدسات العلاقة الأسرية وما تتطلبه من مشاعر مشتركة وعواطف أمومة ، فمعنى ذلك أننا نقترب من مجتمع الغابة بعلاقاته المحكومة بالغرائز ، وإدخال ثقافة "المشاع" على هذه العلاقات ونسف قدسيتها وانتهاك محرماتها... من هنا ، أتوجه باسمكم إلى كافة المعنيين من روحيين وتربويين وغيرهم بايلاء هذا الموضوع الخطير ما يستحق من اهتمام وتوعية ، وإلى مجلس النواب برئيسه المشكور على اهتمامه والنواب الأعضاء بالإسراع بسن قانون ينظم هذا الموضوع ضمن أطره الشرعية والقانونية والإجتماعية... كذلك نطالب وزارة الصحة من خلال شخص وزيرها الواعد بمواقفه المعلنة ، بتشكيل لجنة خاصة بمتابعة هذا الموضوع..."

أما الأستاذة سوسن مراد المحامية قامت بعرض لجوانب قانونية وبعض المشاكل في المحاكم المدنية والشرعية في لبنان والناتجة عدم وجود قوانين تنظم عمل وحدات أطفال الأنابيب في لبنان وتقدمت ببعض الاقتراحات القانونية لتنظيم العمل في هذه الوحدات والمراكز.

كلمة دولة رئيس مجلس النواب اللبناني
الأستاذ نبيه بري

وألقى النائب قاسم هاشم ممثلا دولة الرئيس نبيه بري كلمة قال فيها:

"للوجع الآدمي الذي يقيم في الحزان والذي يقيم منتظراً في خراب النفوس والمنازل والأجيال والذي كان يوغّل في الداء من دون اهتمام قبل وقت من الزمن كان الافتراض مستحيلاً ولأن قيمة الحياة الإنسان كان السؤال كيف السبيل لنخلق من العقم حياة؟

شكك الكثيرون وسأل الكثير عن امكانية ذلك لكن التطور العلمي الطبي استطاع تحقيق الخطوات وبعناية الله وحده القادر الرزاق أولاً وأخيراً. عظيم أن يصل التطور الطبي إلى هذا المستوى، ولكن علينا أن ننتبه إلى كثير من المحاذير وهنا لا بد من أن نتوجه بالتحية إلى القيمين على هذه الندوة وعنوانها وأهدافها وخاصة الدكتورة الأميرة نسرين الهاشمي لتصويب الأمور وإعادتها إلى نصابها الصحيح بعد أن أصابت الأخطاء والخطايا هذا المستوى الطبي الإنساني وكي لا يتحول هذا التطور عن هدفه الإنساني الحقيقي إلى باب من أبواب التجارة الخالصة والغير بريئة نظراً للأخطار التي تحيط بهذه القضية التي تتعدى حدود انسانية الطب

إلى مساحة الربح التجاري الماي المنفلت من كل القيم الأخلاقية والإنسانية والدينية والوطنية والعربية والتي إذا ما استمرت على هذا النحو دون إطار قانوني ستساهم في انتشار الأمراض الوراثية أوالمعدية وما أكثرها. والأخطر في ظل حال الفلتان التي تضيئون عليها اليوم هي ما ستؤول اليه الأمور إذا ما استمرت على هذا النحو بعيدا عن الالتزامات الشرعية والأخلاقيات العربية والتقاليد والعادات والتي هي جزء من تراثنا وحضارتنا.

ولأن ما تتعرض له الأمة العربية منذ فترة لا تقف عند حدود نظام أو حكم أو مجموعة إنما يستهدف العرب وجوداً وحضارة وهوية فإننا مطالبون اليوم التنبه لكل ما يجري لدينا وحولنا لأننا نخشى أن تكون هذه التجارة هي من إحدى اسهامات استهداف أمتنا بعيداً عن أية عنصرية أو عصبية.

نعم يا دكتورة نسرين، لأننا في الأمة العربية نصارع أنفسنا بأنفسنا فالحياة عندنا توقفت عند الصراعات والجهل تحت شعارات أمست في صباحات الحرية والرقي الذي صار جسدياً وظاهرياً وتخلفت العقول عن نموها في الوقت التي تُشن علينا الحملات بالأساسات كانت البداية بهدم قيم الأخلاق في مجتمعاتنا وهدم قيم الأسرة تحت شعارات التقدم والحضارة لندخل في خطر خلط الأنساب وما يترتب على ذلك من اشكاليات متعددة ولهذا فإننا نرى أنه يجب أن لا تكون الخلافات السياسية واستهتار النقابات الطبية المعنية والمؤسسات الدينية وعدم مبالاة الأهل وغياب مفهوم بناء الأسرة السليمة الملتزمة قيمها الحقيقية وفق تربية صحيحة هذا ما يدعونا جميعاً إلى الإلتزام بكل الخطوات التي تعيد تصويب وتصحيح الأخطاء إذا ما وجدت وذلك ضمن خطة وطنية عربية متكاملة واضحة تقوم على أسس ومنطلقات القيم الأخلاقية والإنسانية والوطنية والعربية وذلك بعد أن تم تشخيص العلة إذ لم يعد مهماً عرض المعضلات والمشكلات بل الأهم الوصول إلى الحلول والتوصيات التي ستخرج بها ندوتكم الكريمة وما يحيط بكل ما يسمى بوحدات أطفال الأنابيب أو مختبرات التخصيب الصناعي والتوجه إلى تنظيم هذا الفرع الطبي ولتتحمل النقابات مسؤولياتها المهنية والإنسانية والوطنية ولتبادر إلى المساهمة في مسيرة التنظيم لتأمين شبكة أمان اجتماعي عبر السعي إلى:

- إنشاء مجلس أخلاقي مهني يلتزم بآداب المهنة وأصول تعاطيها مع هذا الشأن وفق معايير طبية وإنسانية.

- وضع مشروع قانون (أو اقتراح قانون) لتنظيم عمل وحدات أطفال الأنابيب لوضع حد لحالة التسيب وقيام كل المؤسسات الوطنية والعربية بكل مستوياتها الرسمية والشرعية والمهنية بدورها وبخطوات سريعة لمنع تفاقم الأمور حفاظاً على مجتمعاتنا نقية أصيلة ملتزمة قيمها الأخلاقية والوطنية والدينية.

أيها السادة

ولأننا نقف على منبر إنساني لا بد من أن نعرض لبعض الوقائع الانسانية المتصلة بالسياسة والمسؤولية.

فلا يجوز أن يبقى لبنان معلقاً بين الحين والآخر على تطورات ومستجدات، إذ يأتي لقاؤنا في لحظة سياسية ضاغطة بالتحولات والتحديات وفي غياب شبكات الأمان بسبب انصراف الجميع من حولنا إلى همومهم وفي غياب اعتبار استقرار لبنان أولوية دولية نظراً لجدول الأعمال الدولي المزدحم. إن لبنان يحتاج إلى تأكيد أبنائه أنه يمثل ضرورة لبنان القصوى وهو أمر يستدعي كل عناصر الوحدة الوطنية والخروج من الاصطفافات إلى رحاب الوطن الأوسع والأشمل الذي يجمع كل المكونات والأفرقاء وهذا ما يؤسس له الحراك الإيجابي الأخير لغبطة البطريرك الراعي وسماحة مفتي الجمهورية ولقاء دار الفتوى ومناقشاته وطروحاته الموضوعية التي تحاكي الأخطار المحدقة بلبنان والمنطقة والتأسيس عليها والإنطلاق نحو حوار وطني جامع شامل يضع أمامه كل القضايا والاشكاليات الخلافية بعيداً عن السجالات الخطابية التي لا تصل بنا إلى مكان إنما تزيد من حالات التوتر والانفعال فلننتبه جيدا إلى ما يحاك في كواليس الدوائر الخارجية لاستهداف الأمة كل الأمة من خلال مشاريع التفتيت التي تطل برأسها في أكثر من مكان ولبنان لا يعيش في جزيرة منعزلة فلا بد أن يتأثر بكل ما يجري من حوله سلباً أو إيجاباً وهنا مسؤولياتنا في مقاربة القضايا والمسائل وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

عوداً على بدء

نجدد شكرنا للقيمين على هذا اللقاء على كل اسهاماتهم في مواجهة التحدي والإضاءة على هذه المساحة لتخرج من الظلمة والظلم إلى النور والخلق وسنواصل معاً من أجل ازدهار الإنسان والحفاظ على أصله ونسبه.

عشتم عاش الانسان من أجل حياة حرة كريمة. عاش لبنان"

النقـاش والحـوار:

بدأت جلسة النقاش بتعقيب من الإعلامية ماغي عون فيه من العتاب عن غياب كل من نقيب أطباء لبنان عن الندوة، ووزير الصحة اللبناني أو من يمثله، وغياب عمداء كليات الطب في الجمهورية عن الندوة.

وكانت مداخلات لعدد من الحضور فتفضلت الدكتورة جورجيت كرم بتوجيه الشكر لـ RASIT وللأميرة الدكتورة نسرين الهاشمي قائلة: "أحييك على الشجاعة في تنظيم هذه الندوة، لقد عملت ما لم نستطع عمله منذ سنين، خوفنا جعلنا نصمت، وصمتنا عن المشكلة عشر سنوات، وأنت وجهت الصرخة الأولى على مستوى لبنان والوطن العربي،.. هذه البداية، فالمشوار ما زال طويلاً بالعمل على توعية العامة بمختلف الفئات " ثم طرحت موضوع اللجنة الدولية الأخلاقية التابعة لليونسكو وما هناك من قوانين دولية تعنى بالأخلاقيات وأخذ ما يتناسب منها للمجتمع العربي.

ثم تحدث ممثل سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية مشيدا بالندوة وأهمية طرحها ودور رجال الدين في نشر التوعية لتجنب المخاطر الاجتماعية والأخلاقية وما يترتب عليها من ضياع حق الانسان.

كما تحدث الدكتور فريد بدران قائلا: "أنه ونتيجة التعددية الدينية في لبنان، لذلك فإنه أشبه بالمستحيل أن يتم تشريع قانون ينظم عمل مراكز أطفال الأنابيب في لبنان، ولكن يجب وجود لجنة أو لجان أخلاقية تنظم العمل في وحدات أطفال الأنابيب وعملية الوهب للبويضات والمنويات والأجنة وعملية تشخيص جنس الجنين.. ".

وهنا لفتت الأميرة الدكتورة نسرين الهاشمي انتباه الحضور على وجود تقرير صادر عن منظمة اليونسكو في عام 2008، باجتماع عقد بالقاهرة وما تم تقديمه من قبل أعضاء اللجنة الاستشارية الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة (وهي لجنة حكومية تابعة لمجلس الوزراء اللبناني) ومفاده: "أن عملية التلقيح الاصطناعي أو ما يسمى بأطفال الأنابيب مسموح بها فقط بين الزوج والزوجة، وأن وهب أو بيع البويضات والحيوانات المنوية والأجنة ممنوع، وأن عملية زرع الجنين في رحم امرأة أخرى ما تعرف بالحاضنة أيضا ممنوع، وأن عملية تشخيص جنس الجنين ممنوع، وكذلك إجراء الأبحاث على الخلايا الجنسية (أي البويضات والمنويات) وعلى الأجنة البشرية ممنوع.

وتساءلت الإعلامية ماغي عون لماذا هذه المعلومات منشورة أو مقدمة لمنظمة اليونسكو وليس منشورة في لبنان ولا أحد يعلم بها. وما الفائدة أن يتم النشر في العالم؟ ولماذا توجد قوانين لتنظيم العمل في وحدات أطفال الأنابيب؟

وتحدث الدكتور فيصل القاق بصفته ممثلاً للجمعية اللبنانية لأمراض النسائية والتوليد موضحا أنه يوجد مشروع قانون كان قدم لمجلس النواب اللبناني وغاب عن الأنظار لأنه حفظ في أدراج المجلس النيابي، وأثار غياب السياسيين والنواب في اللجنة الصحية التابعة للبرلمان عن مواضيع تخص المجتمع.

وسرعان ما تدخل النائب السابق الدكتور اسماعيل سكرية نافيا أن يكون أي طرح لموضوع تنظيم العمل في مراكز أطفال الأنابيب أو حتى مختبرات التخصيب صار في البرلمان اللبناني، وأنه لم تتقدم نقابة الأطباء أو أي جمعية طبية للبرلمان اللبناني لنقاش هذا الموضوع.

وتحدثت ممثلة معالي الوزير وائل أبو فاعور السيدة جمانة القاضي مسؤولة إدارة الصحة الإنجابية في وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية عن المشاكل التي تواجههم جراء هذا الموضوع ودعت لتعاون مع منظمة RASIT والوزارة في برنامج للتوعية العامة في مختلف المناطق اللبنانية.

ثم تحدث النائب العميد وليد سكرية على كيفية طرح اقتراح قانون وهذه التوصيات في البرلمان ووجوب تقييم العمل في مراكز أطفال الأنابيب عبر لجنة علمية مستقلة.

وتحدث فايز حمدان رئيس تجمع الشباب اللبناني على وجوب وجود ورشات عمل تهدف لتقديم آخر التطورات العلمية في هذا المجال.

وتساءلت الإعلامية مي عبدالله عما إذا يوجد أي إحصائيات حول موضوع بيع البويضات والمنويات والأجنة في لبنان، وكيف يمكن إثبات أن ذلك يحصل في لبنان منذ عام 2000؟

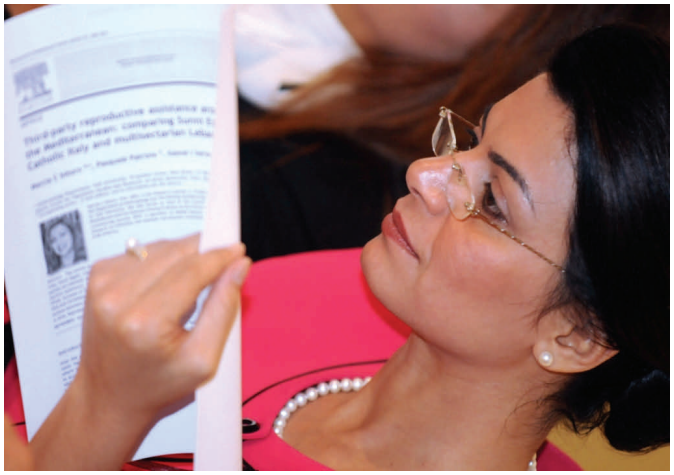

فأجابتها الأميرة الدكتورة نسرين الهاشمي
أن هذا الشيء يحدث في لبنان ولا أحد يتجنى على لبنان، وأنه لا توجد إحصائيات حول هذا الموضوع لأن العمليات تتم بالسر، وقرأت لها وللحضور ما ورد في الورقة البحثية للعالمة الأمريكية مارسيا انهورن والتي تحمل عنوان:

Third-party reproductive assistance around the Mediterranean: comparing Sunni Egypt, Catholic Italy and multisectarian Lebanon

وتحدث الطبيب المختص في مجال أطفال الأنابيب الدكتور شادي فقيه عن شرعية وهب البويضات فقط عند الطائفة الشيعية لحالات طبية معينة، بعدها شدد على وجوب تنظيم العمل في مراكز أطفال الأنابيب مشددا على دور منظمة RASIT في تقديم اقتراح القانون لمجلس النواب، ولتكون المنظمة ولما تتمتع به من استقلالية وعدد من الخبرات العلمية العالمية بمثابة الهيئة الاستشارية للجنة الصحية في البرلمان ولوزارة الصحة لتقديم المشورات فيما يخص هذا الشأن.
وطالب الأطباء الحاضرين بما فيهم شخصه بالتعاون مع RASIT للحد من هذه المشكلة وليكن برنامج وطني في التوعية والتدريب.

وبكلمة للمدير السابق للإذاعة اللبنانية الأستاذ فؤاد حمدان أشاد بالندوة ومنظميها وشدد على أهمية التعاون مع وزارة الإعلام ومنظمة RASIT لإيجاد برامج توعية عبر القنوات الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة وتنظيم ندوات ومحاضرات ولقاءات إعلامية بهدف التوعية العامة حول الموضوع.

وانتهى النقاش الذي دام لأكثر من ساعتين بتوجيه الأميرة الدكتورة نسرين الهاشمي كلمة شكر للحضور ولبنك First National Bank وللإعلامية ماغي عون، وأنهت كلمتها بالإعلان عن مؤتمر عربي سيعقد في بيروت بشهر آذار 2012 يناقش الموضوع ذاته.

هذا وتأتي ندوة "تجارة الأجنة وعولمة الأنساب" ضمن برنامج مركز الدراسات والبحوث للتنمية المستدامة الذي يتضمن سلسلة من الندوات التي تنظمها RASIT في مختلف المجالات المتعلقة بالتعليم والصحة والعلوم والثقافة والمرأة والمجتمع.

وبرنامج مركز الدراسات والبحوث للتنمية المستدامة هو أحد برامج Royal Academy of Science International Trust (RASIT) وهي منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1968 وتعمل منذ العام 1969 في خدمة التعليم والانسانية تحت مظلة الأمم المتحدة ورئيسها المؤسس سمو الأمير الدكتور محمد بن الملك فيصل الأول بن الشريف حسين الهاشمي.

وقد تم افتتاح المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لبنان تحت اسم: RASIT Middle East & North Africa Region من أجل العمل على تنفيذ برامج المنظمة في لبنان والوطن العربي التي تعزز تطوير البحوث والتعليم والاقتصاد والطب والمهن وذلك من خلال التواصل والتعاون مع الهيئات الدولية والحكومية والمحلية لتنمية الانسان. فعلى مدار أكثر من عقدين قدمت RASIT العديد من البرامج والإنجازات في المنطقة العربية، وتتطلع RASIT لمزيد من التعاون مع ذوي الاختصاص بكافة المجالات العلمية والأدبية والقانونية لخدمة المجتمع اللبناني والعربي.

التوصيـات

أولاً:

مما رود في كلمة دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري:

" ولهذا فإننا نرى أنه يجب أن لا تكون الخلافات السياسية واستهتار النقابات الطبية المعنية والمؤسسات الدينية وعدم مبالاة الأهل وغياب مفهوم بناء الأسرة السليمة الملتزمة قيمها الحقيقية وفق تربية صحيحة هذا ما يدعونا جميعاً إلى الإلتزام بكل الخطوات التي تعيد تصويب وتصحيح الأخطاء إذا ما وجدت وذلك ضمن خطة وطنية عربية متكاملة واضحة تقوم على أسس ومنطلقات القيم الأخلاقية والإنسانية والوطنية والعربية وذلك بعد أن تم تشخيص العلة إذ لم يعد مهماً عرض المعضلات والمشكلات بل الأهم الوصول إلى الحلول والتوصيات التي ستخرج بها ندوتكم الكريمة وما يحيط بكل ما يسمى بوحدات أطفال الأنابيب أو مختبرات التخصيب الصناعي والتوجه إلى تنظيم هذا الفرع الطبي ولتتحمل النقابات مسؤولياتها المهنية والإنسانية والوطنية ولتبادر إلى المساهمة في مسيرة التنظيم لتأمين شبكة أمان اجتماعي عبر السعي إلى:

- وضع مشروع قانون (أو اقتراح قانون) لتنظيم عمل وحدات أطفال الأنابيب لوضع حد لحالة التسيب وقيام كل المؤسسات الوطنية والعربية بكل مستوياتها الرسمية والشرعية والمهنية بدورها وبخطوات سريعة لمنع تفاقم الأمور حفاظاً على مجتمعاتنا نقية أصيلة ملتزمة قيمها الأخلاقية والوطنية والدينية.
- إنشاء مجلس أخلاقي مهني مدني من ذوي الاختصاص العلمي العالي يلتزم بآداب المهنة وأصول تعاطيها مع هذا الشأن وفق معايير طبية وإنسانية."

ثانياً:

الطلب إلى معالي وزير الصحة العامة في لبنان لتشكيل لجنة فنية مستقلة من ذوي الاختصاص العالي والمشهود لهم علميا وعالميا بمجال العقم وأطفال الأنابيب والبحث العلمي والأخلاقيات الطبية، لتقييم عمل وحدات أطفال الأنابيب في لبنان، وإعطاء الرأي في كل مركز وجودة العمل به ورفع التقرير لوزير الصحة. اقترح عدد من الأطباء اللبنانيين المختصين في مجال العقم وأطفال الأنابيب أن تكون هذه اللجنة من أعضاء منظمة RASIT وبإشرافها لما تتمتع به من استقلالية وخبرات علمية وعملية في هذا المجال.

ثالثاً:

الطلب إلى معالي وزير الصحة العامة في لبنان وبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة ونقابة الأطباء في لبنان، أن تقوم منظمة RASIT بتنظيم ورشات عمل طبية وفنية وتقنية للأطباء والفنيين في مجال العقم وتقنيات التخصيب الصناعي لمواكبة آخر التطورات العلمية والعملية.

رابعاً:

التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة RASIT لوضع برامج دراسية وعملية وأيضا إيجاد تخصصات علمية جديدة تدرس في كليات العلوم الطبية.

خامساً:

التعاون مع وزارة الإعلام ومنظمة RASIT لإيجاد برامج توعية عبر القنوات الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة.

سادساً:

التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة RASIT في حملات التوعية العامة مع المؤسسات والهيئات الأهلية.

سابعاً:

أن تقوم منظمة RASIT بتنظيم ندوات ومحاضرات ولقاءات إعلامية بهدف التوعية العامة حول الموضوع.

ثامناً:

أن تكون RASIT MENA Region عضو استشاري باللجنة الصحية في مجلس النواب لتقديم التقارير والاستشارات والدراسات وذلك لإلقاء الضوء على القوانين الدولية ودراستها وانتقاء ما يناسب الحضارة العربية وقيمها.

تاسعاً:

أن تقوم منظمة RASIT بالدعوة لمؤتمر عربي يعقد في بيروت يناقش الموضوع للخروج بتوصيات واقتراحات لتنظيم العمل في مراكز الاخصاب ولتبادل الخبرات والآراء.

Royal Academy of Science International Trust

Serving education & humanity since 1969

Our commitment forever remain
"whenever & wherever there is a human in need,
RASIT Responds"

RASIT

HQ: *PO Box 1557,*
Rutherford NJ 07070
USA
MENA Office:
Beirut Verdun, Sabah &
Safieldin Building, 4th Fl.
www.rasit.org